

# دور الشفافية والاعلام الحرفي تفكيك ظاهرة الفساد



المحقق طارق عبدالرسول تقي

هيئة النزاهة



بسم الله الرحمن الرحيم

ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس

ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون (الزور) ٤٧

صدق الله (العلي العنقبي)

بسم الله الرحمن الرحيم

والشمس وضعها والقمر الاظلام

والنهار الاظلام والليل الاظلام يغشها

(الشمس) ١-٢-٣-٤

صدق الله (العلي العنقبي)

## ملخص البحث

الفساد الإداري والمالي وباء خطير يصيب المجتمع والدولة وهذه الظاهرة أسباب وعوامل مختلفة ومتعددة فهناك أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وقانونية والانثار والانكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة تصيب مختلف الأنظمة والقطاعات في الدولة وعليه فإن عملية مكافحة الفساد وتوجيهه ثم استئصاله من جسد الدولة والمجتمع تتطلب اعتماد منظومة متكاملة من الإجراءات والآليات المهنية سواء كان ذلك في مرحلة الوقاية منه والتي تمثل مكافحة الفساد عند المنبع وقيل وقوعه أو في مرحلة المعالجة القانونية (مكافحة الفساد عند المصدر) علو قوه، ومن الإجراءات والآليات المعالمة لمكافحة الفساد هو اعتماد مبدأ الشفافية الإدارية والمالية في العمل الحكومي وكذلك سلسلة القطاع العلومي متى ما توافرت مبادئ المهنية والاستقلالية والحيادية والموضوعية في الإعلام ليكون إعلام حر ومستقل وبما أن الفساد وصف مشين لسلوك منحرف نتج عن تفسخ منظومة القيم الاجتماعية والنظام القيمي هو مجموعة من المعايير السلوكية التي اعتاد عليها المجتمع من قيم وتقاليده وأعراف تكون موجهة لسلوك الفرد والمجتمع ويتحدد في إطارها الممنوع المسموح به فالإعلام الحر دور كبير في بناء منظومة القيم الاجتماعية وخاصة في مجتمع يشهد تحولات وتغييرات سياسية والمظالم القيمي يتفاعل مع تغيير قواعد العمل في النظام السياسي واليوم أصبحت قيم النزاهة من مقومات النظام لا يمحراطي ومن ركائز الحكم الصالح في الأخلاقيات الإعلام بدوره في الترويج لنقاهة مجتمعية تكون غايتها نشر ثقافة النزاهة والشفافية ولمسالة وخلق ثقافة مضادة للفساد وهنا تبرز رسالة الإعلام بالتوجيه والتوعية من خلال برامج مختلفة تفضل قيم النزاهة وخاصة إذا ما كان الإعلام مهنيًا ورصينا فسوف يكون له تأثير قوي وخصة على أفراد المجتمع الذين يتأثرون بسهولة ويغترون من ضعف التنشئة الإعلامية وللإعلام دوره في توعية الأجيال الجديدة حيث يساهم في تعزيز القيم الجيدة بأسوة بالوضع الذي تكون فيه المجتمعات المتمدنة والمتطورة وفي مجال إدارة الشأن العام يبرز دور الإعلام في بيان طبيعة هذه العملية فهي مسؤولية وتكليف ولما نه تمارس بشرف واستقامة وهذه القيم العليا تسهم في تنمية الدولة والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

وكذلك للإعلام دور أساسي في مراقبة الأداء الحكومي وإيصال المعلومات وتوفيرها للجمهور وللأجهزة الرقابية من خلال البحث والتحري عن بؤر الفساد ورصدها وهذا الرقيب يتطلب منح الحصانة للكوادر الإعلامية من خلال وجود القواعد القانونية والأنظمة التي تنظم العمل الإعلامي بما يعزز مبدأ الشفافية في كشف أنماط الفساد المختلفة وذلك يوفر أرضية صلبة لترسيخ ثقافة النزاهة وخاصة في ظل العولمة الإعلامية حيث تغير وضع القطاع الإعلامي في ظل التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الحديثة وثورة المعلومات وهناك ولويات لا بد لوسائل الإعلام من اتخاذها فيما يخص دورها في مكافحة الفساد ذلك بالبحث والتحري الدقيق ورصد المشكلة ثم التحقق من صحتها ومدى تعقدها بعملية إدارة الشأن العام للأفراد المجتمع عبر جمع المعلومات بدقة وشفافية عالية مع تحليلها وبيان مدى خطورتها على المصلحة العامة والسعي إلى توعية الجمهور بخصوص هذه المشكلة وبأسلوب سليم لا يؤدي إلى الفوضى مع تنبيه صانعي القرارات إلى حالات الانحراف والخلل في الأداء الحكومي والتعاون مع أجهزة مكافحة الفساد لأجل صيانة العمل المؤسسي في المؤسسات الحكومية .

إن الشفافية والإعلام الحريعدان من أعمدة نظام النزاهة وهما مساهمة فعالة في تفكيك ظاهرة الفساد من خلال تعزيز ثقافة النزاهة وترسيخ ثقافة مكافحة الفساد وتفعيل أنظمة المساءلة والمحاسبة وتناول البحث هذا الموضوع من خلال محاور متعددة كانت بدايتها لتحدد مفهوم الشفافية وعناصرها ومبادئها وأهميتها ثم البات مكافحة الفساد من خلال الشفافية والمساءلة باعتبارها الباتسياسية معتمدة ستوربا في ظل أنظمة الحكم الصالح مع بيان مقومات ومبادئ الإعلام الحر وتوضيح أهمية القطاع العلومي في تفكيك ظاهرة الفساد وعرض لتقييم مهني لدور الإعلام في العراق ولعل لم العربي في مكافحة الفساد مع الإشارة إلى مفهوم الصحافة الاستقصائية .

## المقدمة

الفساد وصف مشين لسوء منحرف ناتج عن تفشي منظومة لقيم الاجتماعية وفي مجال السلطة والوظيفة العامة يعرف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة والاستغلال والتوظيف غير المشروع للصلاحيات الإدارية أو المنصب الحكومي المخول بموجب القانون والنافذة لتحقيق مصلحة شخصية أو فئوية على حساب المصلحة العامة مما يخل بحيادية وقسدية ومهنية العمل الحكومي والاداري باعتباره امانة وتكليف ومسؤولية . وهناك أسباب متعددة ومختلفة لظاهرة الفساد الإداري والمالي منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية وآثار وانعكسات الفساد صيب هذه المنظومة وتكمن خطورة الفساد أنها ما تنفشي وتحول من مجرد سلوكيات هامشية بسيطة ومنفردة إلى ظاهرة متصلة في جسد الدولة والمجتمع ويكون هناك تعايش مع الفساد وعليه فإن معالجة الفساد لا يمكن أن تتم باعتماد حلول أحادية الجانب ومعالجات جزئية بل تتطلب معالجة المهنية الفعالة اعتماداً بمنظومة متكاملة من الإجراءات المتوالية لانطلاقاً منها والتفاهة في تكاملها على الصعيدين الوطني والدولي وهذا ما كدته ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤، حيث جاء فيها (إن اتباع نهج شامل متعدد الجوانب أمر لازم لمنع الفساد ومكافحته بصورة فعالة) <sup>(١)</sup>.

ومن بين آليات وإجراءات مكافحة الفساد مبدأ الشفافية والإعلام الحر وكلاهما من مقومات النظام الديمقراطي ومن ركائز الحكم الصالح وهما من أعمدة نظام النزاهة وجاء في النموذج الاصلاحي لاركان النزاهة الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية وتضمن (الرادة السياسية - الإصلاح المؤسساتي - إشراك المجتمع المدني - إصلاحات إدارية - تفعيل المؤسسات الرقابية - السلطة التشريعية - السلطة القضائية - وسائل الإعلام - القطاعين العام والخاص) <sup>(٢)</sup> وهذه الأركان مجتمعة تشكل أركان النزاهة ومن دونها يتهدد وضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد وكذلك أشارت وصفا البنك الدولي للسيطرة على الفساد ومحاصره إلى ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لتنظيم حملات إعلامية لتعميم ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد <sup>(٣)</sup> وجاء في نص المادة ١٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التأكيد على اتخاذ كل دولة طرف بهذه الاتفاقية إجراءات مناسبة لتشجيع المجتمع الأهلي والافراد ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومحاربة الفساد وذلك من خلال هذه التدابير :

- ١ - تعزيز الشفافية بعمليات اتخاذ القرار وتشجيع الناس عليها .
- ٢ - ضمان سهولة حصول الناس فعليا "على المعلومات .
- ٣ - القيام بأنشطة إعلامية تساهم في عدم التسامح مع الفساد وكذلك ببرامج توعية عامة تشمل المذاهج المدرسية والجامعية .

احترام وتعزيز وحماية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها <sup>(٤)</sup> أما الأمر (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة والخاص بتشكيل هيئة النزاهة فقد أكدت الفقرة الثامنة من القسم ٥ (التنظيم والمهام) على ضرورة الحملات الإعلامية والمؤتمرات والنشاطات الأخرى فيما يتعلق بتعزيز ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد <sup>(٥)</sup>.

ويبرز دور الشفافية والإعلام الحر في تفكيك ظاهرة الفساد من خلال ثلاث مجالات هي :

- أ - تعزيز ثقافة النزاهة .
- ب - ترسيخ ثقافة مكافحة الفساد .
- ج - تفعيل نظام المسائلة والمحاسبة .

## منهجية البحث

تعتبر منهجية البحث بمثابة الاطار التنظيمي لموضوع البحث وهي الخطوة الاولى التي تؤكد عليها الدراسات المتعلقة باصول البحث العلمي الرصين ومنهجية البحث تتضمن مايلي :

١- **مشكلة البحث** : تفشى الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية بعد احداث ٢٠٠٣ حيث دخلت الدولة العراقية المرحلة الانتقالية واهم ما يميز هذه المرحلة هو غياب وضف مؤسسات الدولة وسلطة وهيبة القانون مع عوامل اخرى مساعدة وتتمثل بضعف اللوازم الديني والاخلاقي وضعف روح المواطنة وطغيان المادة مع ظروف العوز والحرمان والفقر والتخلف والتضخم والبطالة وجميعها مخلفات الحروب والازمات التي تعرضت لها البلاد خلال الاربعة عقود الماضية وجميع ذلك خلق المناخ الملائم للجريمة المنظمة والفساد الاداري والمالي والجريمة الاقتصادية والواقع الميداني وتقارير منظمة الشفافية الدولية تؤكد تفشى الفساد في الدولة العراقية بالرغم من وجود البعض الذي يشكك في مصداقية هذه التقارير بحجة انها لا تستند الى معايير مهنية وموضوعية دقيقة في قياس حركة الفساد .

٢- **اهمية البحث** : تعتبر جرائم الفساد كارثة حقيقية تهدد عملية ادارة الشأن العام للمجتمع والاستقرار السياسي والتنمية المستدامة وأسس الحكم الصالح وركائز لنظام العام والحياة الاقتصادية ومنظومة القيم الاجتماعية والنظام المؤسساتي للدولة والاعلام الحرومبدأ الشفافية لهما دور فعال في مواجهة الفساد خاصة اذا ما توافرت الهنية والحيادية والاستقلالية والحرفية ليكون اعلاما يتحدى الفساد ولا يصفه .

٣- **هدف البحث** : انطلاقا من مشكلة البحث فإن الهدف الاساسي هو بيان الدور الفعال الذي يمكن ان يمارسه القطاع الاعلامي بمختلف وسائله في مواجهة الفساد ومدى فعالية هذا الدور في كشف جرائم الفساد وتعزيز ثقافة النزاهة مع التقويم المهني لدور الرسالة الاعلامية .

٤- **خطة البحث** : البحث في دور الشفافية والاعلام الحر في تفكيك ظاهرة الفساد يقودنا الى البحث في مواضيع اخرى ذات صلة بموضوع البحث من الناحية المهنية ولغرض تحقيق التكامل العلمي لمادة البحث ويتألف البحث من المحاور التالية :

**المحور الاول** : مفهوم الشفافية واهميتها ومبادئها .

**المحور الثاني** : علاقة الشفافية بالفساد والمسائلة في النظام اليمقراطي .

**المحور الثالث** : مقومات ومبادئ الاعلام الحر .

**المحور الرابع** : الاعلام الحر في ظل العولمة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

**المحور الخامس** : دور الاعلام الحر في تفعيل ثقافة النزاهة وتعزيز ثقافة مكافحة الفساد وترسيخ نظام المسائلة والمحاسبة .

**المحور السادس** : تقييم دور الاعلام العراقي والعربي في مكافحة الفساد .

**المحور السابع** : الصحافة الاستقصائية ومكافحة الفساد .

**الخاتمة والتوصيات** .

## المحور الأول

### مفهوم الشفافية وأهميتها ومدادنها

يعد مبدأ الشفافية من المبادئ الحديثة التي تمتد لها في العمليات الإدارية ولم يكن مصطلح الشفافية متداولا حتى وقت قريب وحتى في العالم المتقدم عرف هذا المصطلح عند بداية تسعينات القرن الماضي متزامنا مع تأسيس منظمة الشفافية الدولية عام ١٩٩٢<sup>(٦)</sup>.

وتمثل الشفافية ظاهرة تقلص المعلومات والتصرف بطرق مكنشفة وهي تضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجميع، والشفافية تعني فتح قنوات الاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين فهي أداة هامة لمحاربة الفساد وتمثل السلوب العملي لمكافحة ودية عمل فعالة لتحدد مواقع الفساد وللشفافية شرط وجوده تحقق الفساد عند تحقق هذا الشرط يصبح النزوع الى الشفافية امرا لا بد منه.

وتعني الشفافية لغة وطبقا لجزر كلمة (شفف) الخفة ورقة الحال والمفردة (Transpatence) تعني الحلة التي تكون شافة ويمكن الرؤية من خلالها انها الموضوع (Obvious) او هي الشيء الجلي<sup>(٧)</sup>.

والشفافية كترجمة لمصطلح (Transpatence) يعني في قاموس مكم لان لحالة التي يمكن بسهولة النظر من خلالها والطريقة النزيهة في عمل الاشياء التي تمكن الناس من معرفة ما تقوم به بالضبط<sup>(٨)</sup>.

اما المعنى الاصطلاحي للشفافية فقد طرحت تعاريف متعددة لتحديد مفهومها فهي تعني توفير المعلومات الكاملة عن الانشطة الحكومية العامة لاصحافة والري العام ولولا طنين الراغبين بالاطلاع على اعمال الحكومة وما يتعلق بها من معلومات وجوانب سلبية وايجابية من دون اخفاء وتستر ويصبح على الحكومة لزوم الاعلان عن مشاركتها وخطتها في التخطيط والتنفيذ<sup>(٩)</sup> وكذا التعرف الشفافية بلها لية الكشف عن الفساد بان يكون لاعلام والاعلان من جانب الدولة عن انشطتها كفاءة في التخطيط والتنفيذ<sup>(١٠)</sup> وهنا كمفهوم اخر للشفافية فهي تعني بان تكون كل الرافق والمؤسست التي تدير الشأن العام شفافة تعكس ما يجري بداخلها وما يشاع في اروقها وذلك لينطبق على الاحزاب والنقليات ومنظمات المجتمع المدني بحيث تكون كل الحقائق معروفة ومتاحة للبحث والمساءلة والتحلي<sup>(١١)</sup>.

وبرزت اهمية الشفافية بعلتعرض بعض الدول لازمة مالية وسياسية واقتصادية واجتماعية حيث حصلت الازمة المالية في المكسيك لعام ١٩٩٤-١٩٩٥ وازمة الاسواق السيوية عام ١٩٩٧-١٩٩٨ والازمة المالية للشركات لأمريكية عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ وهذه الازمة طرحت فكرة التوسع بالافصاح وضرورة توفير المعلومات بالنوع والكم اما بخصوص الامتات الاجتماعية والسليسية فانها تمثلت بانعدام النزاهة والصدق وانتشار لخداع وتغليب المصلحة الشخصية والفئوية على المصلحة العامة وتفضي الفساد والحراب والامتات السياسية وهذه جميعا تؤدي الى انهيار المجتمع خلل فيا واقتصاديا واجتماعيا<sup>(١٢)</sup>.

ان مبدأ الشفافية له عنصران هما :

١- العلانية: وهي العنصر الاساسي للشفافية والخطوة الاولى للرقابة على لفعاليات الحكومية ولادارية ويكون الاشهر العام للبيانات والمعلومات المتعلقة بالعمل الحكومي والااري بطرق واضحة وخاصة فيما يتعلق باليزانية والادارات والنقليات والخرات والعقود الحكومية والمزايدات والناقصات، والعلانية واجب على الدولة من خلال وسائل الاعلام وعقد المؤتمرات وصدار التقارير الدورية من قبل المؤسسات الحكومية.

٢- **القانونية:** وتتمثل بوجود النص القانوني الثابت في القوانين الوطنية مما يتيح ويضمن قانوناً ووافراً العلانية من جهة وجواز استخدام حق الرقابة وإذا ما نص القانون على حتمية والزام الجهات الإدارية والحكومية على الشفافية فإن ذلك يتيح لوسائل الإعلام والجهات الرقابية الفرصة لكشف ما وقع الانحراف لذا يجب تشريع قوانين تميز حرية حيازة المعلومات مع الأخذ بنظر الاعتبار المعلومات المتعلقة بالأجهزة الأمنية والعسكرية والتي تستوجب السرية.

وفي اليابان هناك قانون يضمن للمواطن الياباني حق حيازة المعلومات الرسمية ويسمح للمواطن الياباني اللجوء إلى مجلس كشف المعلومات في حالة إخفاء الإدارة معلومات مطلوبة أو في حالة رفض الكشف عنه (١٣).

إن اعتماد مبدأ الشفافية في العمليات الإدارية والحكومية يساهم في تعزيز عملية إدارة الشأن العام من خلال الأهداف التي تتحقق عندما تعتمد الشفافية فهي تساهم في تخفيف نسبة العلاقات المشبوهة وغير الشرعية المحتملة مع المسؤولين وتقليل وقوع الأزمات الاقتصادية والمساعدة في معالجة القضايا قبل وقوعها واتساع مناهاودورها في محاربة الفساد وتحديد مواقعه وتؤكد الدراسات على أن معالجة الفساد يكون من خلال الشفافية والمساءلة وحسن الحكم وتطبيق مقومات الحكم الصالح وكذلك تساهم الشفافية بإغلاق الأبواب أمام الروتين والبيروقراطية وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنظيم معاملات المواطنين مع توفير الوقت والتكاليف وتجذب الفوضى بالعمل الإداري والشفافية تعمل على تعزيز الرقابة الإدارية وتشجع جذب الاستثمارات الأجنبية وترسيخ قيم العمل الجماعي بما يعزز ثقة الجمهور بالجهاز الحكومي والإداري للدولة.

وحتى تحقق الشفافية أهدافها فهناك أربع مبادئ لها تتمثل بما يلي:

- ١- مبدأ وضوح الأدوار والمسؤوليات.
- ٢- مبدأ إتاحة المعلومات للجمهور.
- ٣- مبدأ إعلانية أعداد الميزانية وتنفيذها.
- ٤- مبدأ ضمان صحة المعلومات.

## المحور الثاني

### علاقة الشفافية بالفساد والمساءلة في النظام الديمقراطي

الحديث عن الشفافية يقودنا الى الحديث عن الفساد الاداري والمساءلة والمؤشرات الدولية الحديثة أصبحت تؤكدها قاعدة سياسية وادارية وهي ان الانظمة الديمقراطية بعد ما تكون عن الفساد الاداري بحيث تكون اقرب للنزاهة الادارية دائما بينما تقترب الانظمة الشمولية الى الفساد وغياب النزاهة والشفافية والمعادلة تشير الى ان الانظمة السياسية هي اكثر ما يحدد مصائر الادارات نحو الفساد الاداري من علمه<sup>١٤</sup>.

والنظام الديمقراطي الحقيقي لا الشكلي هو النظام الذي يسود فيه القانون ويوجد فيه فصل حقيقي بين السلطات والتعددية السياسية والمشاركة والتداول السلمي للسلطات وضمانات دستورية وقانونية للجهات الرقابية التي بدورها تستطيع التخفيف من ظاهرة الفساد وهكذا أصبح من الواضح ان البليات السياسية لا تستصل الفساد هي ثلاث (الشفافية والمساءلة وحسن الحكم) والرقابة تكون في ظل شفافية عالية ومساءلة حقيقية وجادة وحكم حسن وبذلك تكون الشفافية والمساءلة من مقومات النظام الديمقراطي ومن ركائز الحكم الصالح والشفافية هي عملية تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة فهي العين السحرية لرقابة الشعب على السلوك العام للحكومة والمنظمات والحزب والجماعات والافراد ليطلع من خلالها على حسن الاداء من عنده وبذلك تكون الشفافية هي الاداة التي تتيح للجمهور القدر على المساءلة والمحاسبة ويكون لوسائل الاعلام الحر الدور النوعي والريادي في ذلك وفي مراقبة عمل او مخالفات او تجاوزات وللإعلام دور فعال في ذلك وفي مراقبة عمل الإدارة وفي الانظمة الديمقراطية يعتمد المواطنون على وسائل الاعلام لكشف حالات الفساد وسوء تطبيق العدالة وعدم كفاءة وفعالية عمل جهاز حكومي معين.

وبامكان الحكم الجيد الذي يعتمد مقومات النظام الديمقراطي السيطرة على الفساد واستئصاله وذلك من خلال تحسين نوعية الحكم وهذا يمثل الدخول الرئيسي لقيام مؤسسات حاكمة وقادرة على مواجهة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي وبامكان البرلمان ان يساهم في ترسيخ اركان الحكم الجيد والمتمثلة بالمساءلة والمحاسبة ولا تستقيم المحاسبة الا في حال التوازن السليم بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وبين مختلف مستويات الحكم وكذلك تلعب الشفافية دورا مهما في ترسيخ الحكم الجيد فهي تتيح تدفق المعلومات وتفتح الباب على مصراعيه للحوار البناء مع الجمهور ومؤسساته المدنية والشفافية شرط لا غنى عنه في تطبيق المحاسبة<sup>١٥</sup>.

وبما ان سلوكيات الفساد تمثل انتهاك للقوانين النافذة واعتداء على المصلحة العامة فان ابرز ما نتج سببه هذه السلوكيات هو السرية وصفقات الفساد الكبير والصغير غالبا ما تعقد وراء الكواليس وتتم في اجواء تسودها العتمة ومن خلف الستار وتؤكد الدراسات ان غياب الشفافية وتكريس الضبابية من اسباب ظهور وتفشي الفساد واول من اخات الفساد هو غياب الشفافية قبل واثناء وبعد انجاز العمل الاداري وعلاقة الفساد بالشفافية علاقة عكسية فكلما ارتفعت مؤشرات الشفافية انخفضت مؤشرات الفساد وانكشفت، وكلما زاد الفساد دلل على غياب ضعف الشفافية والفساد لا ينمو الا في ظل مجال تنعدم فيه الشفافية او تكون دون المستوى المطلوب ومن خلال الشفافية يمكن تحديد جوانب القصور بالعمل الحكومي والاداري وعلى السلطة المتمثلة للشعب والارادة الواعية والمتسمة بحسن التدبير والملمتمة بالادارة السلمية في عملية ادارة الشأن العام اعتماد الشفافية في العمليتين الادارية والمالية وكما تم الاشارة سابقا الى ان العلانية تمثل العنصر الاساسي للشفافية وهذه العلانية من وسائل الاعلام المختلفة وكذلك المؤتمرات والندوات والنشرات الحكومية والتقارير الدورية بما يتيح المجال للجمهور لمعرفة المعلومات والاطلاع عليها ولا سبيل امام تفعيل البليات الرقابية وكشف الفساد الا بتوافر الشفافية.



اما المسائلة ( Accountability ) فهي آلية سياسية مهمة في الحكومات الرشيدة لمحاسبة المسؤولين عن اعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم واتاحة الفرصة لهم لايضاح النقاط القامضة او التهم الوجهة اليهم سواء كانوا معينين او منتخبين والمساءلة هنا ترتبط بقدرة الاجهزة والمؤسسات المختصة في الدولة على محاسبة الاشخاص الذين عهدت اليهم باتلوظائف في حالة الاخلال والانحراف عن الاطار القانوني الذي حددته القوانين لنافذة والشفافية هنا ويقدر تعلقها بالمساءلة لايمكن ان تكون هدف بحد ذاته انما هو سيلة من الوسائل لمساعدة في عملية لمحاسبة والمساءلة ومع وجود الديمقراطية تتوافر الفرصة المناسبة لممارسة الشفافية وتفتح الابواب امام المساءلة والمحاسبة ، والمساءلة والمحاسبة بدورهما يعززان الديمقراطية ويقويان قواعدها هناك علاقة بين الفاهيم الثلاثة الشفافية والفساد والمساءلة في مناحات غياب الشفافية وانعدام المساءلة يتفشى الفساد وتعتبر الشفافية والمساءلة من مقومات النظام الديمقراطي وهما مفهومان مرتبطان ارتباطا عضويا خاصة في مجال عملية صنع القرار في المجتمع والمساءلة والمحاسبة لايمكن ان تتم بالصورة الفاعلة والمجدية دون ممارسة الشفافية وتكريسها .

ان الشفافيتوا لمساءلة مفهومان مرتبطان اشد الارتباط بحقوق الانسان وخاصة الحق بالاطلاع ويعد الحق الية محددة تؤدي الى المساءلة ومن حق المواطن الحصول على المعلومات المتعلقة بالاداء الحكومي والاداري لعملية ادارة الشأن العام واكنت المادة (٨) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على هذا الحق وجاء فيها : ( لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية تبني واعتناق الاراء دون تدخل واسقاء الانبياء والافكار وتلقيها واذاعتها بآية وسيلة دون التقييد بالحدود الجغرافية ) واعيد دمج هذه المدة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهذه المادة اصبحت مرادف لحرية المعلومات وهذا الحق ينبغي اقراره وتنظيمه في تشريعات خاصة فمن حق الشعب حيافة المعلومات التي تمتلكها السلطة وهو حق يدخل في اطار حرية حيلة المعلومات مع الإشارة الى تنظيم هذا الحق بقوانين خاصة ويجري تضمين هذه القوانين استثناءات تقصص من التمتع بهذا الحق ومنها ما يتعلق بالاعتبارات لامنية لبعض الاجهزة التي تقضي الهذية اتباع السرية مع ملاحظة ان كثرة الاستثناءات تقوض القلون والعلاج يتمثل هنا باخضاع جميع الاستثناءات لمصالح الشعب باكملها وعندما تتعلق المعلومات بشخصية موظف او مسؤول في الدولة تكشف الفساد فهذا الكشف يصبح ضروريا حتى لو وقع ضمن دائرة الاستثناء وبذلك يكون تكريس حرية حيافة المعلومات من انجح الوسائل لاختصاص القائمين على الامور لتدقيق العام وهذه على درجات الشفافية (١٦) وكذلك المساءلة والمحاسبة تعدان حق من حقوق المواطن تجاه السلطة لانهما تهدفان لخدمة مصلحة العامة وكلاهما يستلزمان المشاركة الفعلية في الحياة العامة كما تستوجب ممارسة كافة الحقوق الديمقراطية تقضي منح المواطنين كافة حقوقهم غير منقوصة .

ان المساءلة تقني مسؤولية المعنيين باستخدام السلطة وممارستها واشغال مواقعها الرسمية تجاه الجمهور وهو المعني لاول بتقييم السياسات العامة للحكومة وطبيعة ادائها ولتقييم يكون من خلال المساءلة الجماهير يتباخرات منظمتهو بذلك يشارك الجمهور في اليات المساءلة التي تقضي بوجوب خضوع صناع القرار واصحاب المناصب الادارية والسياسية وحسب كل حالة وموقع وذلك لضبط سلوكيات هؤلاء ونزاهتهم والمساءلة تعطي امكانية اكبر لاداء افضل والمساءلة قد تكون تنفيذية او تشريعية او قضائية او مساءلة المفوض والمقتض العام او مساءلة مالية .

واستنادا لقاعدة الالتزام التبادلي<sup>(١٧)</sup> بين السلطة والمجتمع التي تقوم عليها الانظمة الديمقراطية يتفرع منها ثلاثة مبادئ تتمثل بمبدأ سيادة القانون والمشرعية ومبدأ تلازم السلطة والمسؤولية واستنادا لهذا المبدأ الأخير يكون من حق الجمهور الزام السلطة السياسية بالقواعد التي وضعت لتحكمها وحكم القانون يسري على الحاكم والمحكوم وقد استقر في الدساتير المعاصرة مبدأ يقضي بان كل من يمارس سلطة عليه تحمل المسؤولية ويكون محلا للمساءلة والمحاسبة عند وجود خلل والانحراف والفساد.

وبالنظر لارتباط الشفافية والمساءلة بعملية ادارة الشأن العام وهما من اليات ضبط هذه الممارسة وفقا لما حددته القوانين النافذة فهما يمثلان قيمتان حضاريتان وانسانيتان وعليه يجب غرس هذه القيم باساليب تعليمية وتربوية وليس كنمط اداري وغرس هذه القيم وجعلها واقع من خلال تشريع قوانين تقرها يبنّي ثقة ما بين الشعب والسلطة ويقوض الفساد ويفعل دور القانون في اجتثاثه .

ان المساءلة والمحاسبة من خصوصيات الديمقراطية ولا ديمقراطية حقيقية دون مساءلة ومحاسبة وليس من نظام للحكم لا يتضمن اليات واجهزة للمحاسبة وحتى الانظمة الشمولية لا تخلو من المحاسبة وفي كل نظام ودولة اجراءات تتخذ لمحاسبة المسؤولين في الجهاز الحكومي والاداري في حالة ارتكابهم الانحرافات والسلوكيات الفاسدة وما من نظام مهما كانت طبيعته لا يؤمن انظمة واليات المساءلة والمحاسبة على العمليات الادارية والمالية والقضائية فأن الفساد يتعاظم وتتوسع مساحته والديمقراطية تتلازم مع الحاسبة والمساءلة والسلطة الممثلة للشعب عبر ممارسة حقه بالانتخابية المرجعية الاخيرة للمساءلة والمحاسبة فالديمقراطية نظام وثقافة ونمط حياة لادارة الشؤون العامة .

## المحور الثالث

### مقومات ومبادئ الإعلام الحر

الإعلام ولد حراً ويبقى حراً لأنه من صنع الخالق تبارك وتعالى ومن خلاله اعلم البشرية بكتبه ورسائله، فالإعلام ليس من صنع لبشر. فالإعلام حراً ويبقى حراً والحر لا يستعبد وان استعبد فهذا الاستعباد لا يدوم وينتهي ويعود للإعلام حراً وجميع دول العلم تقدر في دستليها وقوانينها حرية الإعلام وكفالتها وتنص على العمل على توفير حرية الإعلام وزاهاته وهذا ما اقرته العهود والدوايق الدولية المختلفة ومنها ما نصت عليه الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٦م وهو ( حرية الإعلام حق اساسي من حقوق الانسان ومحك لجميع الحريات التي نذرت الامم المتحدة لها نفسها )<sup>(١٨)</sup> وكذلك نصت عليها المادة (١٩) من اعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي سبق الاشارة لها في المحور السابق من البحث ويبدو جلياً ان هذا النص هناك ثلاث حريات مرتبطة بوجود الانسان وتلازمه وهي حرية الرأي وحرية التعبير ثم حرية الاعلام، وهذه لحريات الثلاث متتابعة ومتلازمة فالرأي يتكون أولاً في الذات الانسانية وللانسان الحرية في تكوينه نظرته الخاصة بشأن قضية معينة ومن حقه التعبير عن هذا الرأي متى شاء ولا يمكن لاية جهة وقوة ان تمنعه عندما يريد ممارسة حقه في التعبير فحرية التعبير تأتي بعد حرية الرأي وحرية التعبير تتطلب بالضرورة اعلام حر ومستقل ينقلها للجمهور كما هي لتؤثر وتشارك بالتأثير في تكوين الرأي العام وفي النظام الديمقراطي تعتبر قضية حرية الاعلام قضية حيوية والاعلام الحر من ابرز مقومات هذا النظام ولا توجد ديمقراطية حقيقية اذا ما قيدت حرية الصحافة والنشر والرأي وكذلك اذا ما حجب المعلومات عن الرأي العام وقيد حقها في الاطلاع عليها .

ان الوسيلة الاعلامية تقوم على فكرتي الاخبار وتوجيه وهذه الرسالة تتطلب تمتع الاعلام بالحريات التالية:

- ١- حرية الوصول للمعلومات وخاصة الحكومية .
- ٢- حرية نشر هذه المعلومات والتحقيق فيها .
- ٣- الحق بالنقد القائم على المعلومات المحقق فيها .

٤- الامن من وقوع الضرر والخوف على الاعلامي ومؤسسته عند ممارسة هذه الحقوق ويقول والتر ليبمان عام ١٩٣٠ ( لا يمكن ان تكون هناك حرية لمجتمع يفقر للمعلومات التي يمكن تضاعها يكتشف الكاذب )<sup>(١٩)</sup>، ولا بد ان تتاح لوسائل الاعلام حرية العمل ضمن اطار النظام الديمقراطي وتمنح الاستقلالية التامة وتمثل مقومات الاعلام الحر بما يلي :

- أ- لصداقية : نقل الحقيقة كما هي دون تحريف وتشويه والاستناد الى مصادر موثوق بها.
- ب- الامانة : نقل الحقيقة للجمهور بأمانة وشفافية دون إخفاء او عدم الكشف عن كل حقيقة او عدم نقل كل الآراء والواف.
- ت- الحيادية : لا يكون الاعلام منحازاً فلا يكون مع او ضد اية معلومة والحياد في التفتيش عن المعلومة وتقديرها للمتلقي والحياد لا يعني عدم الكشف عن مواطن الخل والانحراف والفساد .
- ث- الاستقلالية : يكون اعلام الدولة المرتبط بالشعب ( اعلام الشعب ) ولا يخضع تحت امرة وتوجيه الجهة الحكومية او الحزبية او المذهبية الضوية مع استقلالية التمويل المالي .

ج- الاعتدال : وهو الاساس في تقديم الكتابات والمقالات والدراسات وعدم نشر ما هو متطرف ومنحاز وبشكل غير موضوعي .

ح- العمومية : يقدم الاعلام خدماته للجميع من خلال البث العام والعمومية تعني القاعدة الواسعة من الجمهور بجميع اجناسه واطيافه واتجاهاته .

وغياب هذه المقومات يعني عدم المهنية والحرية والغاء لوجود الاعلام ، اما متطلبات الحيادية في الاعلام فتتمثل بما يلي :

اولا - استقلالية ملكية الاعلام .

ثانيا - حق الجميع في تأسيس المؤسسات الاعلامية .

ثالثا - ضمان حرية جميع العاملين والتعبير عن ارائهم بحرية دون تدخل المالكين .

رابعا - استقلالية هيئة التحرير عن الادارة .

خامسا - الالتزام بالمهنية والنزاهة .

سادسا - وجود ضمانات تشريعية لحرية الصحافة وحقوق الصحفيين (٤) .

وهناك من يرى ان الحياد خرافة ولا يمكن لاية وسيلة اعلامية ان تكون حيادية مئة بالمئة لان تلك الوسيلة اما مملوكة لفرد او حكومة او مؤسسة وهي غالبا ما تتحيز .

لقد اثبتت التجارب في الانظمة الديمقراطية ان الاعلام هو المقياس لمعرفة درجة الحرية التي تتمتع بها تلك الديمقراطيات وبذلك يكون الاعلام مقياسا لديمقراطية الحكومة من عدمها والاعلام في هذه الانظمة يكون جزء من المجتمع وهو وسيط بين المجتمع والدولة اما في الانظمة الشمولية يكون الاعلام جزء من السلطة ووسيط ما بين السلطة والدولة وليس هناك اي هامش من الديمقراطية والقيم المهنية للعمل الاعلامي مسحوفة فلا حيادية ولا استقلالية ولا مهنية ولا مصداقية وجميعها ملغاة بسبب الاحادية والاستبداد ويكون الاعلام مركزيا وموجه ومسيطر مهما ادعى الاستقلالية وقد يبلغ انتقاد الحكومة درجة الجريمة المعاقب عليها في القوانين النافذة وكل نظام حكم يضع خطوط حمراء تدرجها وسائل الاعلام وتعمل في حدودها وهناك توافق ضمني ما بين الاعلام والحكومة .

وتتلخص مهمة الاعلام في النظام الديمقراطي بتقديم المعلومات الصحيحة للجمهور وحصول الجمهور على هذه المعلومات يساعد على اتخاذ قرارات واعية فيما يتعلق بطريقة الحكم والاعلام الحر الى جانب الشفافية العالية والمساءلة الجادة يعزز الديمقراطية .

## المحور الرابع

### الاعلام الحر في ظل العولمة وثورة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات

شمل التطور التكنولوجي الشامل وخاصة في مجالات ثورة الاتصالات وشيوع تكنولوجيا المعلومات ودخول العالم العصر الرقمي كافة وسفل الاعلام وادى ذلك الى ثورة حقيقية في مجال الاعلام ويوصف هذا العصر بأنه عصر الثورة المعلوماتية وقد اسقطت العولمة الاعلامية الحدود ما بين الدول وازيلت الحدود ما بين الثقافات عن طريق الفضائيات والانترنت ووجود الاقمار الصناعية والتقنيات المفتوحة يساعد على نقل الافكار والمعلومات دون قيود وكذلك وجود البريد الالكتروني يساعد على نقل المعلومات والتعبير عن الراي بسرعة وسهولة وبذلك تكون العولمة الاعلامية اقدم من العولمة الاقتصادية لان اجهزة الترنسزور كانت تنقل الاخبار من كافة انحاء العالم ( ثورة الصوت ) وكان من المستحيل السيطرة على الاثير وانتقال مواجهته وبعدها ظهرت ثورة الصورة مع الصوت وبعدها ظهور الفضائيات وكان اولها فضائية CNN عام ١٩٩٠ بواسطة الاقمار الصناعية وبسبب هذا التقدم التكنولوجي تدفقت المعلومات وتعددت مصادرها وقد ادى ذلك الى .

- ١- الحد من هيمنة الدولة على الاعلام واحتكار المعلومات .
- ٢- فتح المجالات الواسعة امام الحول وتعدد الآراء بين مختلف الاتجاهات السياسية والاقتصادية وفي قضايا حقوق الانسان والحريات العامة ومكافحة الفساد .

وقد اختلفت وسائل الاتصالات الحديثة كل الحواجز القديمة واصبحت معظم السلطات التنفيذية في مختلف الدول تواجه صعوبات في قدرتها على التحكم في المعلومات التي تتجاوز حدود كل دولة وهكذا اسقطت هذه الثورة ( ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ) القيود المفروضة من الدولة على حرية التعبير عن الراي وحتى وقت قريب كملت الدولة تفرض قيود على الصحف والمجلات التي لا تتفق مع رغبات السلطة والان وبفضل تكنولوجيا البث الفضائي والاتصال عبر الانترنت اصبح بالامكان التغلب على جميع القيود في هذا المجال ولم يعد البعد المكاني عائق وجميع سكان الارض بإمكانهم مشاهدة مادة الصحيفة في وقت واحد عبر شبكة الانترنت وما كان يستغرق ارساله شهور وسنوات اصبح لا يستغرق الا ثوان معدودة واصبح وقت ارسال ذاته هو وقت الاتصال وقدر تعلق الامر بما كانت تفرضه الدول من قيود ادارية وقانونية وامنية على تداول المعلومات والتعبير عن الراي في محاولة للسيطرة على مصادر الراي والمعلومات فقد ادى تطور تقنيات الاتصال الى ان تصبح هذه القيود غير فعالة وغير ذات جدوى والخصوص المقيدة لحرية الاعلام والاتصال اصبحت عاجزة عن فرض سطوتها واكرهه الآخرين على الخضوع لها في الدولة ذات النظام السياسي الشمولي وجميع القيود اصبح لا معنى لها في ظل الافاق المفتوحة وحرية تداول المعلومات بالبحث والاستقبال عبر القارات .

وتعد ثورة المعلوماتية احد ابرز معالم العولمة ومكنت هذه الثورة الجمهور من ان يكون اكثر دراية بالشأن العام والعصر الحالي هو عصر الاعلام الحر الذي يعتبر قوة اجتماعية وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات اصبحت وسائل الاعلام تشكل اداة فعالة في عملية الحاسبية والمساءلة وذلك من خلال الدعم الذي تقدمه لاجهزة الرقابة ومن خلال فضحها لحالات الفساد وجمع المعلومات ورصد سلوكيات الفساد .

و يمنح الاعلام الفرصة للمتعبير عن الرأي والاطلاع على الخبرات والتجارب الاخرى في مجالات التحري والرقابة والتحقيق ومعالجة ضايا الفساد الاداري والمالي وفي مجال الوقاية من سلوكيات الفساد واهم ما ترتب على تطور ذورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ما يلي:

- اتساع رقعة المجتمع الاعلامي .
- تغير اصول المركزية السياسية بتأثير الاعلام الدولي على المحلي.
- تعزيز استقلالية المتلقي عن الاعلام الحكومي .
- كسر الاحتكار الحكومي لوسائل الاعلام ويبرز الاعلام الخاص .
- الافلات من الرقابة الرسمية واقتراب مشعر الجمهور الداخلي مع مشاعر الجمهور الخارجي .

## المحور الخامس

### دور الاعلام الحر في تفعيل عملية مكافحة الفساد وتعزيز ثقافة النزاهة وترسيخ نظام المسائلة والحاسبة

تعتبر وسائل الاعلام احد ابرز لعمدة نظام النزاهة على لصعيدين الوطني والدولي والاعلام بطبيعته قائم على فكري الاخبار والتوجيه ورسالة الاعلام هي الاخبار ونقل المعلومات المتعلقة بالاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والكوارث البيئية وغيرها وعملية النقل تنتم ما بين المرسل والمستقبل ورسالة الاعلام لا تقتصر على ذلك فهو يؤدي دور نوعي وريادي في التعليم والتوجيه والكشف عن الغامض وتوضيح للتبس وعميق الثقافة وبه تتاصل القيم الاخلاقية وتنتشر الفضائل وتجارب الرذائل مما يخلق بيئة اجتماعية رصينة وللعلام دور فعال على الراي العام وتغير اتجاهاته وخلق توجهات جديدة وبالتالي خلق السلوك المطلوب ضمن اهداف الحملة الاعلامية المطلوبة وبذلك تعتبر وسائل من ادوات الضبط الاجتماعي وتعمل على غرس قيم وممارست اجتماعية جديدة وتعرض السلوكيات الاجتماعية للتغيير الحضاري وكذلك طريقة التفكير والعقل، فوسائل الاعلام تعمل على اعادة الترتيب القيمي والسلوكي للمجتمع المستهدف عن طريق خلق معايير جديدة وفرض الاوضاع الاجتماعية المرغوبة وانشاء سلوكيات مرغوبة مع متابعة الظواهر الرغوبة والمنحرفة والكشف عنها مع تعديل المواقف والاتجاهات الضعيفة ودعم الافكار والاتجاهات المرغوبة والمتوافقة مع النظام العام وروح العصر ويؤكد الباحثين على فعالية وسائل الاعلام في خلق ما يطلق عليه (النقص الوجداني)<sup>(١)</sup> من خلال توسيع الافاق وخلق الشخصية الجدية وتبني النظرة لحدثة للتحول من المجتمع التقليدي الى مجتمع عصري بتنمية ثقافة النزاهة والمواطنة وبناء ثقافة ومنظومة وطنية فعالة لرفض الفساد وعدم التعايش معه مما يبقية في دائرة التصرفات الفردية الهامشية .

والقطاع الاعلامي تكمن اهميته في نطاقه الواسع فهو لا يخدم قطاع واحد بل يغطي جميع افراد المجتمع ويبدأ اتصال الفرد بالاعلام منذ الطفولة حتى الشيخوخة فهو فعال مع المجتمع بالنظر للديناميكية المستمرة للوسائل الاعلامية واهم ما في دور وسائل الاعلام في مكافحة الفساد هو تنمية الروح الاجتماعية واذابة الانانية والفردية وما الفساد لا استغلال السلطة والمنصب لتحقيق مصالح شخصية وفئوية على حساب المصلحة العامة مع ايضاح الاسس الحقيقية التي تقوم عليها عملية ادارة الشأن العام وقداسة هذه العملية باعتبارها تكليف ومسؤولية وامانة مما ينبغي ممارستها بنزاهة واما نة وخالص ووظيفة الاعلامي في هذا المجال هو الاشارة الى الصواب والخلل وبكل شجاعة واقدام وبا اعتماد المهنية في ذلك وتشخيص الاخطاء والانحرافات والسلبيات وبشكل موضوعي والاعلام بذلك يعد السلطة الاولى وليس الرابعة في عمليات التشخيص والرصد والرقابة وجميع هذه العمليات قد تؤدي مباشرة وحتى التقارير الصحفية عن الفساد الى الادانة القضائية والنظام لتاديب كالعزل من الوظيفة لكنها تساعد على تشكل الراي العام المعارض والمعادي للفساد وبناء منظومة وطنية قوية لواجبه بما يعزز النظام القيمي وعندما يتفشى الفساد بما يهدد النظام العام واستقرار ويعرقل التنمية ويقوض القانون ويشوه الديمقراطية والعدالة ويتعدى على حقوق الانسان فعلى الاعلام اعلان ثورته وسلحته في ذلك القلم والكلمات والصور .

وكانت صحيفة (الديلي ميل) البريطانية مثالا وخمس مقالات في الاعلام الحقيقي تسقط الحكومة بعد تكديس أخطائها<sup>(٢٢)</sup> فالاعلام الجاد والمسؤول والمهني والمتزم يطرح بواقعية الامراض الاجتماعية التي تصيب عملية ادارة الشأن العام كالفساد والرشوة والمتاجرة بالنفوذ والاستغلال للمنصب والسلطة والصلاحيات مع تناوله الفقر والتخلف والبطالة والتضخم والجهل والجريمة جميعها ملامح للفساد والاعلام وسيط مابين السلطة والجمهور لذلك كلفهم وسائل الاعلام السلطة الرابعة في بناء الهيكل السلطوي للدولة والمتكون من سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء والاعلام منبر حريمارس من خلاله الجمهور دوره في تقييم الاداء الذي يقوم به الجهاز الحكومي والاداري ومواطن الخلل والانحراف فيه .

ولستفادت الكثير من الدول المتقدمة التي استوطنت فيها الفساد لبضع حقبة زمنية من الاعلام ورقابته في تقييم المؤسسات الحكومية وتوجيه الرأي العام ضد الفساد وكذلك الدول النامية حيث نجحت مساعي (سنغافورة) في الحد من الفساد بتجديد وسائل الاعلام وذلك جعلها من الدول المظهرة من الفساد واتساع اعمال الحكومة بالشفافية<sup>(٢٣)</sup> وللاعلام دوره في حملات التوعية بمضمار الفساد وحملة واضحة وجليلة الاهداف وبمصداقية عالية من التعريف بالفساد واناره السلبية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية من اشخاص (اكاديميين ومتخصصين ورجال دين ثقاة) مع ندوات اعلامية مستمرة تساهم في ايجاد رسالة اعلامية وطنية مهنية تساهم في الحد من الفساد .

ولا بد ان تستهدف حملات التوعية حملات سلوك المواطنين تجاه ظاهرة محددة ومنها حملات التعبئة ضد الفساد ورفع شعار النزاهة في الادارة العامة من قبل انصار هامة مراعاة الخطوات المطلوبة من جمع المعلومات وتحديد فنون الصحافة المستخدمة واختيار الوقت المناسب للحملة وربط الحملة بمصالح المجتمع العليا وتشكل وسائل الاعلام اداة رئيسية وفعالة في عملية المحاسبة والمساءلة بشكل مباشر ومن خلال ما تقدمه من دعم لاجهزة الرقابة او من خلال فضح حالات الفساد وجمع المعلومات ورصد مواقع الفساد وذلك يوضع المسؤولين الحكوميين في دائرة الاتهام ووضع المساءلة ثم كشف الحقيقة بعد التحري والتحقيق والوظيفة الرئيسية لوسائل الاعلام هي ايجاد المناخ المناسب لاستنباط الحقائق من خلال ما تقوم به من عرض وتحليل للمعلومات ونشر الدراسات والبحوث المتعلقة بظاهرة الفساد على قضية فضح الفساد (shame corruption).<sup>(٢٤)</sup>

وذلك من خلال الاستفادة من الجهات الاعلامية في تسليط الضوء على الجهات الحكومية التي تدخل في ملف الفساد الاداري والسياسي وتحشيد الرأي العام ومما يجعل المفلسين في مواقف حرج وفضح الاعمال الفاسدة ومركبها وعرضها امام الجمهور وسيلة فعالة للحد من الفساد والفضيحة لها اثار اجتماعية (عقوبات عرفية)<sup>(٢٥)</sup> وغرضها ليس التشهير والثرثرة انما عزل الفاسد اجتماعيا وابعاده عن المجتمع فهي وسيلة من وسائل الضغط الاجتماعي من الناحية العرفية وفضح الفاسد اجراء رادع يقضي على الاعتبار الاجتماعي والمكانة الاجتماعية (العزلة الاجتماعية) مع الاخذ بنظر الاعتبار تحقيق لتوازن بين ملاحقة الفساد والحفاظ على حقوق الانسان ومن غير المقبول اهدار هذه الحقوق تحت حجة ملاحقة الفساد وهذاتقف قضية حقوق الانسان حائل دون الفضيحة الاعلامية للمفلسين وهنا تطرح الملاحظات التالية :



- ١- المفسدين في ارتكابهم جرائم الفساد وحصولهم على عوائد مالية كبيرة وخاصة فيما يتعلق بالمفسدين الكبار وسوف ينعمون بهم وسرهم واقربائهم من هذه الامتيازات المادية اذا ما افلتوا من الملاحقات القانونية والقضائية على حسب الحروميين والمعلمين والفقراء وفي ذلك تقويض للعدالة الاجتماعية واين حقوق الانسان من هنا .
- ٢- ممارسة الية الفضيحة الاعلامية لا تكون الا بعد ادانة قضائية قاطعة للمفسدين وتحددها بجرائم الفساد الكبير والمنظم والمرتبط بالمستويات الحكومية والادارية العليا .
- ٣- جرائم الفساد ليست مخلة بالنظام الوظيفي فقط بل مخلة بالمواطنة والروح الوطنية والمواطنة اسمى وقدس من المصالح الاخرى والمصلحة العامة اعلى فمن المواطنة الحقيقية الالتزام بالقوانين والمعايير المهنية في ادارة الشأن العام فالمواطنة تستوجب فضح المفسدين .
- ٤- الاخذ بنظر الاعتبار تحقيق الموازنة بين ملاحقة المفسدين الحقيقيين دون المخلصين الذين يمكن توجيه الاتهام لهم بوشاية كاذبة واخبارات وهمية لدوافع شخصية وسياسية وغيرها وقد يبقى الاعلام اقصر قامة من اهرامات الفساد ولا يطولها وقد تسقط ارادة الاعلام في المواجهة لاسباب شتى كالترغيب والترهيب وذلك يقصر سيف الاعلام في مواجهة طواحين الفساد لكن مع ذلك يبقى الاعلام الالة الدائمة الحركة يقوم به مهام متعددة واهما تعبئة وتحشيد الرأي العام للتصدي للفساد وامكانية اسهامه في بناء منظومة وطنية واممية لمواجهة عولة الفساد والاعلام يكشف ويعمل على التوعية لكن المهنة الاصعب هي بناء ثقافة مقاومة الفساد من خلال منظومة قيمية اخلاقية في ظل تفشي الفساد والتعايش معهم وطغيان الماديات ورعاية الاستبداد السلطوي والوجود الحزبي وضعف الارادة السياسية ونسخ منظومة القيم الاجتماعية .

## المحور السادس

### تقييم دور الإعلام في العالم العربي والعراق

تؤكد البحوث والدراسات والواقع الميداني أن الإعلام اليوم بوصف الفساد ولا يتصدى له وهناك تراجع تجاه لقضايا الاسلسية والمتعلقة بإدارة الشأن العام للمجتمع والإعلام أحد أبرز اعمدة النزاهة لكنها اعمدة تقف على أرض هشة وفيما يلي عرض لأبرز الملاحظات المتعلقة بمدى هائلة الإعلام في تفكيك ظاهرة الفساد :

- ١- وجود مصالح سياسية تحجب نشر القضايا المتعلقة بالفساد وهنا نرى تماشي الإعلام مع السلطة السياسية ووسائل الإعلام مع احتكارها تخضع لى هيمنة سياسية بحكم تمويلها وادارتها وذلك بضعف دورها في المساءلة والحاسبة والإعلام قد يكون حراً غياب الرقابة عليه وغير مستقل بولائه للجهة السياسية الممولة وقد تكون خضعة لرقابة لخط السياسي الذي تشكل المؤسسة الإعلامية ووجهة والوسيلة الإعلامية حرية فيما تقول وغير حرة في تخطي الخطوط الحمراء والسلطة التنفيذية تنظر للإعلام أنه تابع لها فهي لا ترضى عن هذا الخبر أو التقرير أو البرنامج لما يتعلق بقضية فسادتسها .
- ٢- وجود مصالح تجارية ويصبح الإعلام سوق (عرض وطلب) وسيطرة المال الفاسد على وسائل الإعلام هو الأكثر خطورة وشهلت الفترة المضية تنامي ظاهرة دخول المال الفاسد في تأسيس مصالح اعلامية كبيرة كشركات احتكارية تمثل واجهات حكومية وحزبية وفي أسواق علنية يتم شراء الفضل والمضائر وتباع ملفات الفساد وتضعف وسائل الإعلام بحكم تمويلها وإدارتها في ترسيخ المساءلة والحاسبة والفساد يخضع الإعلام لمصالحه الفاسدين ويلغى دور هذه الوسائل في مجال التوعية والتربية ويتولى الفساد خلف الأجهزة الاعلامية الطسدة .
- ٣- الإعلام قد يمسك خيوط الفساد لكن لا يمكن له وضع يده على مكمن الفساد وتكشف رشوة الموظف الصغير ويتغذى عن رشوة واختلاس واستغلال السلطة للموظفين والمسؤولين الكبار والفساد قد يحظى برضا بعض الأفراد وتبريراتهم لمسوغات متعددة وقد توجد جهات تسوق الفساد ودون قصد لمصالح معينين وهنا تسقط أداة الإعلام هو يقصر سفيده في المواجهة وهنا يبقى للإعلام مهمة تعبئة وتحشيد الرأي العام للتصدي للفساد والإعلام يمكنه يساهم في بناء ثقافة مقلومة الفساد والتوعية بمخاطره وهذا الدور هو الأبرز للإعلام في تفكيك ظاهرة الفساد .
- ٤- التقارير الاعلامية عن الفساد الكبير والمنظم تقدم عن طريق المصدر أو التبريات وذلك يمنع تحويلها للملفات القضائية ولا تؤدي إلى تقديم المفسدين إلى المحكمة أو خضوعهم للنظام التأديبي لعزلهم لكن هذه التقارير تساهم في تشكيل الرأي العام عما نه ضال الفساد .
- ٥- ضعف التعاون والتنسيق بين وسائل الإعلام والأجهزة الرقابية ومن مظاهر ذلك هو ضعف لصحافة التحقيقية والتي تعد من أهم الأساليب التي تكشف الفساد وسوء الإدارة وتعرض الاعلاميين ومؤسساتهم لى التهديد والضغط للحيلولة دون إدله دورهم الرقابي وقد يسجن الاعلامي تحت مبررات لاذم وموس المقامات لتدوي السلطة والنعدام الطلاقة بين الإعلام والأجهزة الرقابية وتبقى تقارير أجهزة الرقابة سرية وذلك يحذر من امكانية وسائل الإعلام من أداء دورها تجاه هذه الأجهزة وتجاه حشد الرأي العام ضد الفساد .

٦- الاهتمام بالقضايا السياسية و ضعف الاهتمام بالجوانب المتعلقة بإدارة الشأن العام للمجتمع وخاصة فيما يتعلق بالموارد المالية للدولة ( موازنات - عقود - مناقصات - ومزايدات - وكشف تضارب المصالح في إدارة الموارد العامة .

٧- وجود قيود قانونية في التشريعات الوطنية على وسائل الاعلام والصحفيين والكتاب فيما يتعلق بأصدار الصحف وحرية النشر والتعبير وهناك احتكار شامل لوسائل الاعلام وحقوق التملك والصدار والطبع مهدورة وحتى وسائل الاعلام غير الحكومية تخضع لسلطة معينة في الدولة . وفي ظل ذلك كيف يكون الاعلام حرا وان كان حرا يتجاوز بعض السلبيات فان فعاليته في تفكيك ظاهرة الفساد محدودة وقد اشار احد الباحثين الى ما يثبت من خلال الممارسة العملية بقوله (

يشكو اكثر من صحفي من تدخلات حكومية في عمله ومن محظورات لا يجوز الحديث عنها ويقول الباحث بقدر ما يخصني لم تنشر لي مقالات تتضمن نقدا للحكومة ) (والاستور الدائم لجمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ينص بالمادة (٢٨) على كفالة حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل وحرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر والعهد الدولي ينص على أن تضع الحكومة اطار عمل تشريعي يسمح بوجود اعلام حر ومستقل ٢٦ وهنا لا بد من الاشارة الى تقييم الخطاب الاعلامي

لهيئة النزاهة خلال السنتين الماضيتين فإنه تميز بما يلي:

١- الابتعاد عن ذم الحكومة والاتجاه نحو معالجة قضايا الفساد بمهنية

٢- الابتعاد عن توجيه الاتهامات للمسؤولين دون توافر الأدلة .

٣- الاهتمام بنشر ثقافة النزاهة كالية من اليك الوقاية من الفساد (٢٧) .

## المحور السابع

### مفهوم الصحافة الاستقصائية ودورها في مكافحة الفساد

الصحافة الاستقصائية هي صحافة مراقبة الحكم المحلي ومراقبة الفساد وصحافة الحصول على المعلومات فهي تتجه الى التركيز على قضايا معينة تحدث في المجتمع وخاصة فيما يتعلق بالانحراف والفساد في عملية ادارة الشأن العام في المجتمع ويسمى محرر وهذه الصحافة (بالمنقبين عن الفساد) وبرزت حركة هؤلاء عام ١٩٠٦م<sup>(٢٨)</sup>. وتستخدم الصحافة الاستقصائية لوصف التظير التي تلزم بآثار أسئلة فوق العادة أكثر من كونها تقارير نمطية وساهمت هذه الصحافة في العديد من الإصلاحات وتستخدم في مجالات واسعة في كشف الفساد وتقديم الرؤية الاستقصائية الشاملة التي لا يمكن أن تقدمها وسائل الاعلام الأخرى.

وليس هناك حدود للاستقصاء خاصة إذا كان مهنيًا وقانونيًا ويصب في خدمة الصالح العام ولا يقوم على نوايا مبيتة وعواطف شخصية ومن الناحية الزمانية بالامكان الاستقصاء في الماضي والحاضر والمستقبل للوقائع والأحداث السابقة وبأماكن الصحفي للاستقصاء استخدام كل الطرق المشروعة والأساليب التقنية الحديثة لكشف لستار عن جميع الجرائم وتعتبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) والبريد الإلكتروني والكاميرات الرقمية مصادر تقدم خدمات حليّة في هذا المجال.

وعملت الدول على وضع نظم حديثة لمواجهة الفساد ومنها الصحافة الاستقصائية التي تبدأ بأخبار وتقرير لهذه الصحافة ويمتلك المفسدون الكبار الحصانة والمال مما يصعب كشفهم وهذه الصحافة تساهم بكشف الفساد ولا بد من توافر المهنية والحرفية في ممارسة هذا النوع من الصحافة وتساهم في توفير المعلومات عن الأداء الحكومي والاداري للجمهور من خلال العمل بالشفافية.

وقد تؤدي الصحافة الاستقصائية الى خلق احساس خاطيء لدى الجمهور بأنه هناك دائما تصرفات خاطئة وجرائم مفترضة ويمكن ان تؤدي بالصحف الى نشر اتهامات غير مدعومة بأدلة قضائية الى نتائج مدمرة لسمعة الافراد (انتهاك الخصوصية) والمؤسسات وهنا تبرز اهمية اخلاقيات الصحافة الاستقصائية ولا بد من التزام الاعلاميين بالمعايير الاخلاقية وفي الممارسات الاعلامية فسادا يتمثل بقبول الصحفيين للرشاوى مقابل امتناعهم عن نشر تقارير معينة او دفعهم الاموال لمصادر المعلومات.

عليه فان الصحافة الاستقصائية هي العمل الصحفي الذي يحارب الفساد والخطوة الاولى هي الحصول على المعلومات ويكون ذلك بموجب القوانين الوطنية التي تجيز حرية الحصول على المعلومات التي تخدم الصحفي وتمكنه من الوصول للملفات الرئيسية وبعدها تأتي الخطوات الأخرى للتحقيق الاستقصائي الذي تعرفه الدراسات الحديثة بأنه التقرير الصحفي القائم على تقصي الحقائق والمعلومات والكشف عن سوء السلوك، اما الخطوات الأخرى للصحافة الاستقصائية فهي:

١- العمل على توفير الدعم للتحقيق الاستقصائي.

٢- العمل على تثبيت المصادر والمحافظة عليها.

٣- جمع المعلومات بصورة كافية.

٤- البحث عن المستندات والوثائق الأصلية.

٥- الخروج من المكاتب الى البحث الميداني.

٦- تقييم المشروعة مرارا وتكرارا.

٧- التحقق من صحة المعلومات وتأكيداتها.

٨- الحصول على الحصانة القلونية للعمل المنجز<sup>(٢٩)</sup>.

## الخاتمة والتوصيات

عند وضع إستراتيجية متكاملة وهائلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي لا بد من التفريق بين نوعين من الفساد وهما :

١- الفساد الصغير (العادي) ويتمثل بالرشاوى الصغيرة التي يتقاضاها الموظفون الصغار وبعض المسؤولين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة نتيجة القيام بتسهيلات غير مشروعة.

٢- الفساد الكبير (الشامل والمنظم) فساد القمة والفساد المؤسساتي :

وهما تتمثل بسلوكيات فاسدة تصدر من قادات سياسيين وكبار المسؤولين الحكوميين والقيادات الإدارية العليا ويكون في مجالات المشاريع العلة والعقود الحكومية وعقود المشتريات والمزايدات والمناقصات والمشتريات الحكومية وتكون الأموال من مقدرات الدولة وللمال العام.

ومع عدم إهمال الفساد الصغير بالنسبة للوضع العراقي في مجمل مكافحة الفساد لا بد أن تكون الأولوية والاهتمام بالفساد الكبير لأن هذا الفساد يصدر من القيادات العليا التي تتولى إدارة الشأن العام فهو يتعلق بالتأثير على اتخاذ القرارات المتعلقة بإنشاء المشاريع وقسدية العطاءات والمناقصات وعقد الصفقات الكبيرة وهذا الفساد تمتد أذرعه لتطال النظام السياسي والسلطة التنفيذية والجهات الرقابية والقضائية وقد ديلتهم حتى الاعلامي ويقوض دوره لما بالفساد الصغير فهو أقل خطورة وأثاره محدودة بالقياس مع الفساد الكبير ويبقى اقصر فامة في مواجهة الاجراءات القلونية وسلطة لاعلام والمجتمع وبأماكن الاعلام لحر تفكيك ظاهرة الفساد من خلال الاجراءات التالية :

١- خلق ثقافة رأي عام مقاومة للفساد وربط ذلك بالصالحية الوطنية والأمن القومي للبلاد والاستناد الى منظومة القيم الاجتماعية والدين والمواثيق الاخلاقية

٢- العمل بالية فضح المفسدين اعلاميا بعد ادانتهم اذانة قاطعة وشمول الفاسدين الكبار بهذه الالية وذلك لخطورة الفساد الكبير على الدولة والمجتمع ويكون لعمل بهذا لالية ضمن المرحلة الراهنة التي تشفى فيها الفساد الإداري والمالي .

٣- تأسيس منابر حرة تتولى كشف الفساد في ظل بيئة خالية من القمع والخوف والتسلط والضغط وبمقدور الصحافة الحرة أن تفعل فعلها في فضح ممارسات الفساد .

٤- إصدار التشريعات المتعلقة بالاعلام وتحريره من القيود سواء كلفت حرية التعبير او النشر او الاصدار او الطبع او التوزيع مع الفاء القوانين والانظمة التي تسمح بالتدخل بالشان الاعلامي وتشرع القوانين الخاصة بحرية تداول المعلومات والاطلاع عليها باقرار واعتمد مبدأ الشفافية ونشر المعلومات والبيانات الحكومية والحرص على تداولها عبر مختلف وسائل الاعلام .

٥- التعاون والتنسيق ما بين وسائل الاعلام والجهزة الرقابية وتزويدها من قبل السلطة الرابطة بالتقارير والمعلومات لتمكينها من اداء دورها في الرقابة ولمساءلة والكشف عن سلوكيات الفساد وهدر المال العام .

٦- ترويج وتشجيع الصحافة التحقيقية ( الصحافة الاستقصائية ) بوصفها الاهي فضح قضايا الفساد وعقد دورات تدريبية للصحفيين للتدريب الاحترافي لهذا النوع من الصحافة وتزويدهم بالمحوضات والعلاقات مثل ادارة الموردة العامة والخيمة المدنية .

٧- استحداث برامج وفعاليات اعلامية مختلفة للترويج ونشر ثقافة النزاهة باعتماد المبادئ الاسلامية والقيم الاخلاقية القاضية وبالتعاون والتنسيق مع دوائر البلدية وهيئات مكافحة الفساد والجهات الدينية والثر بوية والتعليمية ومنظمت المجتمع المدني.

٨- اعادة بناء واعمار الانسان العراقي الذي سقطته الحروب والازمات وسياسات لانظمة السياسية المتعاقبة الخاطئة ويكون هذا ليس هدف دعائي انما غاية شرعية ووطنية وحضارية والاساس في بناء الدولة ولوطن.

## المصادر

### الكتب

- ١- مازن جاسم وزير الامني- افسلدين الشفا فية ولا ستبدل- مطبعة دانية- بغداد- الطبعة الاولى (١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م).
- ٢- عماد صلاحي عبد لرزق الشيخ بود - الفساد واصلاح - منشورات اتحاد اكتاب العرب دمشق ٢٠٠٢ م.
- ٣- د. سلام محمد عبود ظاهرة الفساد الاداري والمالي- د رسلبي شكالية اصلاح الاداري وتنمية- دار الدكتور للعلوم - بغداد - ٢٠٠٨ م.

### البحوث

- ١- د. جبار محمد علي الكبي والباحث يسر عماد عبد الحميد- شفافية الضريبة وآفاق تطبيقها في الهيئة العامة لضرائب مشرك به في المؤتمر العلمي الاول لهيئة النزاهة عام ٢٠٠٧- وقائع وبحوث المؤتمر - بغداد.
- ٢- محمد الحموري - افسل المطالبة لانظمة للسائله المفاعلة في الدول العربية در لسة مشاركت في ندوة للنظمة العربية لمكافحة الفساد السائله لحلبيه تشريعا لها وآلياتها في الاطار العربية بحو شومناشك الندوة الطبعه الاولى ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م. الدار العربية للعلوم ناشرون - بيروت - لبنان.
- ٣- د. نصير عبيدناصر دور الحكم الجيد في تفكيك ظاهرة الفساد مجلة النباء- العدد (٨) السنة ١١- ذي الحجة ١٤٢٦ هـ- كانون الثاني ٢٠٠٦ م- مركز المستقبل للتقافه واصلام.

### القوانين

- ١- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤- وثائق مكافحة الفساد - منشورات وزارة الدوله لشؤون مجلس النواب - قسم الوثائق والدراسات القانونية .
- ٢- اعلان العالي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ .
- ٣- الدستور الدائم لجمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .
- ٤- الامر ٥٥ لسنة ٢٠٠٤- وقائع العراقية - العدد ٣٩٨١ في ١٣ / ١٢ / ٢٠٠٤ .

### الصحف

- ١- جريدة الصباح ملحق فيمقرلية ومجتمع منلي- العدد ١٧٠٣ في ١٦ / ٦ / ٢٠٠٩ .
- ٢- جريدة الصباح ملحق فيمقرلية ومجتمع منلي- العدد ١٠٠٤ في ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٦ .
- هادي حسن علي- حرية الاصلاح اعلام لحريه جريدة صباح ملحق فاق لسترتيجيه- العدد ١١٩١ في ١٢ / ٥ / ٢٠٠٨ .
- ٤- جريدة الصباح ملحق فيمقرلية ومجتمع منلي- العدد ١٣٧٧ في ١٥ / ٩ / ٢٠٠٧ .
- ٥- جريدة الصباح ملحق فيمقرلية ومجتمع منلي- العدد ٩٢٨ في ٥ / ٩ / ٢٠٠٧ .
- ٦- جريدة الصباح ملحق فيمقرلية ومجتمع منلي- العدد ١١٩٩ في ١٢ / ٢ / ٢٠٠٨ .
- ٧- جريدة البلاد امين- العدد ٩ في ٦ / ٢ / ٢٠٠٧ .
- ٨- جريدة الصباح - العدد ١٥٥٩ في ٢ / ٥ / ٢٠٠٩ .
- ٩- جريدة الصباح - ملحق فاق لسترتيجيه- العدد ١٣٤ في ٢ / ٥ / ٢٠٠٩ .
- ١٠- جريدة النهار- العدد ١٢٠٩ في ٢ / ٥ / ٢٠٠٩ .
- ١١- السلطة الرهيبه محمد عبد الجبار الشبوط مقالته مشورة على الموقع الالكتروني:  
(mjabb er 2000 @yaho o . Com)



## الهوامش

- ١ - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤ وثائق مكافحة الفساد منشورات وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب - الطبعة الاولى ٢٠٠٨ م ص ٢٥ .
- ٢ - د. ناصر عبيد ناصر - دور الحكم الجيد في تفكيك ظاهرة الفساد - مجلة النبأ العدد ٨٠ - السنة الحادية عشر - كانون الثاني ٢٠٠٦ - مركز المستقبل للثقافة والإعلام - ص ٥٤ .
- ٣ - نفس المصدر السابق أعلاه ص ٥٤ - ٥٤ .
- ٤ - منشورات وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب - مصدر سابق ص ٤٨ .
- ٥ - الامر ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ الصادر من سلطة الانتقالات المنحلة للشؤون في جريدة الوقائع العراقية - العدد ٢٩٨١ في ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٤ .
- ٦ - مازن جاسم زهير اللامي - الفساد بين الشفافية والاستبداد - مطبعة دنيا - بغداد - الطبعة الاولى ( ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ) ص ١٣٦ .
- ٧ - عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود - الفساد والاصلاح منشورت تحت الكتاب العربي - دمشق ٢٠٠٣ م ص ١١٧ الموقع الالكتروني (<http://www.Qww-dem.org>)
- ٨ - د. جبار محمد علي الكعبي والباحث ياسر عمار عبد الحميد - شفافية الضريبة وآفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب - بحث مشاركته في المؤتمر العلمي الاول لهيئة النزاهة عام ٢٠٠٨ - وقائع وبيد والمؤتمرات ص ٩٠ .
- ٩ - جريدة الصباح ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني - مقالة الفساد وسبل مواجهته - العدد ١٧٠٣ في ١٦ / ٦ / ٢٠٠٩ ص ٤ .
- ١٠ - عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود - مصدر سابق ص ٢٧ .
- ١١ - جريدة الصباح - مصدر سابق - العدد ١٧٠٣ ص ٥ .
- ١٢ - د. سالم محمد عبود - ظاهرة الفساد الاداري والمالي - دراسته في اشكالية الاصلاح والتنمية دار الدكتور للعلوم - بغداد ٢٠٠٨ م ص ٣٥ .
- ١٣ - مازن جاسم زهير اللامي مصدر سابق ص ١٤٥ .
- ١٤ - عارف عبدالله - الفساد الاداري والاسباب والعلاجات - جريدة الصباح - ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني العدد ١٠٤ في ١٩ كانون الاول ٢٠٠٦ ص ١١ .
- ١٥ - د. ناصر عبيد ناصر مصدر سابق ص ٥٠ .
- ١٦ - مازن جاسم زهير اللامي مصدر سابق ص ١٤٥ .
- ١٧ - محمد الحموري - الاسس المطلوبة لانظمة المسائل الفاعلة في الدول العربية - دراسة مشاركة في ندوة (المسائل والحاسبة تشرعها) ولياتها في الاقطار العربية) التي افتتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٧ - بحوث ودراسات الندوة .
- ١٨ - د. هادي حسن عليوي - حرية الاعلام وواعلام الحرية - جريدة الصباح - ملحق آفاق استراتيجية - العدد ١٢٩ في ١٢ / ٥ / ٢٠٠٨ ص ٢ .
- ١٩ - محمد عبد الجبار الشبوط - السلطة الرقابية على الموقع الالكتروني : ([mjabber2000@yahoo.com](mailto:mjabber2000@yahoo.com)) .
- ٢٠ - الاعلام في النظام الديمقراطي - جريدة الصباح - ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني - العدد ١٢١٧ في ٢٥ / ٧ / ٢٠٠٧ ص ٢ .
- ٢١ - شحني جبر - دور وسائل الاعلام في المصالحه الوطني - جريدة الصباح - ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني - العدد ٩٢٨ في ٩ / ٥ / ٢٠٠٦ ص ١١ .
- ٢٢ - محمد خضير سلطان - ما السبل الى قانون وطني للاعلام العراقي - جريدة الصباح ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني العدد ١٣١٩ في ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٨ ص ١٠ .
- ٢٣ - عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود - مصدر سابق ص ٢٠٥٠٢٤ .
- ٢٤ - عارف عبدالله - مصدر سابق ص ١١ .
- ٢٥ - محمد خليل العمر - سبل مواجهة جرائم الاحتيال وطرق الحد منها - جريدة البلسد الامين - العدد ٩ في ٢ / ٦ / ٢٠٠٧ - مديرية العلاقات والاعلام - وزارة الداخلية .
- ٢٦ - محمد عبد الجبار الشبوط - مصدر سابق .
- ٢٧ - غالب الدعيمي - الخطاب الاعلامي لهيئة النزاهة - جريدة الصباح العدد ٥٥٩ في ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٨ ص ١٢ .
- ٢٨ - علي دنيف حسن - دور الصحافة الاستقصائية في مكافحة الفساد المالي والاداري ولحدم الجريمة المنظمة مظلة - جريدة الصباح - ملحق آفاق استراتيجية - العدد ١٦٦٤ في ٢ / ٥ / ٢٠٠٩ ص ١٢ .
- ٢٩ - اياد السعيد - الصحافة الاستقصائية تدخل مرحلة العمل الميداني - جريدة النهار - العدد الخامس اب ٢٠٠٩ ص ٩ - هيئة النزاهة .